- الضمانات السيادية والقانونية في قرار مجلس الأمن الخاص بآلية جمع الأدلة عن الجرائم الدولية لعصابات داعش الإرهابية في العراق
- الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية
- السياسات الإجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع
- مظاهر الإساءة للمصلحة العامة في وسائل الأعلام
- التكاملية في تحديد الحماية المدنية للعلامة التجارية الإلكترونية
- مساءلة الإدارة وفق نظرية تحمل التبعة في العراق
- طبيعية جريمة الترحيل والنقل القسري في القانون الدولي الإنساني
- الاحكام الموضوعية لجريمة استغلال النفوذ
- الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية العراقية المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨
- الفساد.. أساليبه وآثاره وطرق قياسه - دراسة نظرية

# المعهد

مجلة علمية متخصصة في الفكر الاسلامي والعلوم السياسية والقانونية

اصدار
معهد العلمين للدراسات العليا
مؤسسة بحر العلوم الخيرية
النجف الاشرف - العراق

ISSN 2518 -5519

العدد ١٤ ربيع ٢٠١٩

العلمين للنشر

العراق والمطبوعات

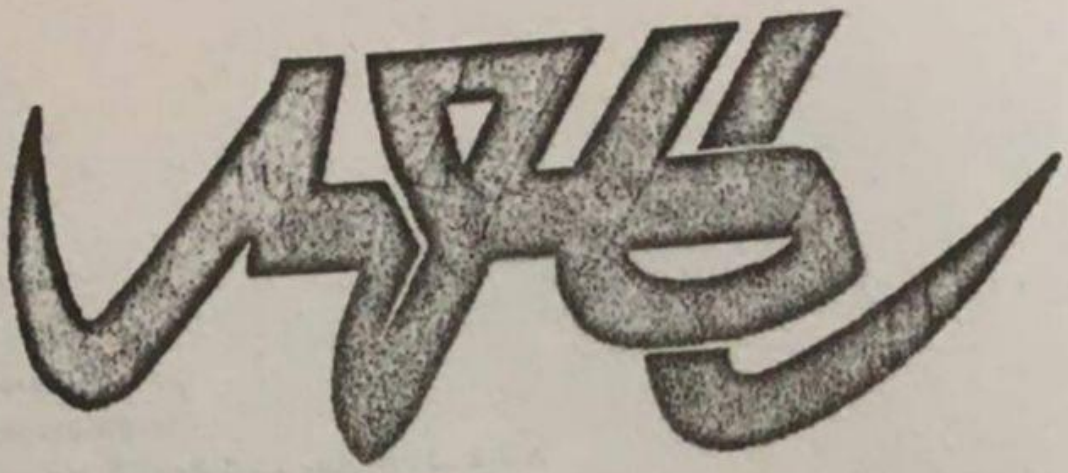

مجلة علمية فصلية محكمة متخصصة
في الفكر الإسلامي والعلوم السياسية والقانون والعلوم الاجتماعية

تصدر عن
**معهد العلمين للدراسات العليا**

**مؤسسة بحر العلوم الخيرية**
النجف الأشرف - العراق

**العدد الرابع عشر - ربيع 2019**

ISSN 2518-5519

# المحتويات

افتتاحية العدد: حركة البحث العلمي للعلاقات الدولية ..... 9

**بحوث قانونية وسياسية**

الضمانات السيادية والقانونية في قرار مجلس الأمن الخاص بآلية جمع الأدلة عن الجرائم الدولية لعصابات داعش الإرهابية في العراق ..... 13

■ السفير محمد حسين بحر العلوم - رزاق سلمان مشكور ■

الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية ..... 61

■ د. عدنان عاجل - هديل علي عبد الحسين ■

السياسات الإجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع ..... 113

■ د. أحمد فاضل جاسم - محمد محي محمد ■

مظاهر الإساءة للمصلحة العامة في وسائل الأعلام ..... 141

■ د. مصدق عادل طالب - محمد محمود التميمي ■

الموجز في المفهوم الحديث للمالية العامة ..... 171

■ د. محمد الهماوندي ■

التكاملية في تحديد الحماية المدنية للعلامة التجارية الإلكترونية ..... 201

■ د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي - علي حسين دويح ■

مساءلة الإدارة وفق نظرية تحمل التبعة في العراق ..... 225

■ د. رياض عبد عيسى الزهيري - اسعاف مهدي سلطان ■

طبيعية جريمة الترحيل والنقل القسري في القانون الدولي الإنساني ..... 261

■ د. حيدر أدهم الطائي - علي ناظم سلمان ■

# السياسات الاجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع*

أ.م.د. أحمد فاضل جاسم - محمد محي محمد

## المستخلص

تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد أحداث عام 2014، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات لإعادة تأهيل تلك المجتمعات على المستويات كافة، واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع.

وهذا يعني أن مفهوم إعادة التأهيل لا يتوقف على الجانب الاقتصادي، ولا يعني فقط إعادة بناء شبكات الطرق والجسور، التي لحقها دمار واسع وشبكات المياه والكهرباء وغيرها، بل يُعنى بالفرد العراقي، المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح، فضلاً عن عملية المصالحة، وترسيخ الأمن الداخلي وضمان الاستقرار الاجتماعي للحيلولة دون تدهور الأوضاع من جديد، عبر قيادة مرحلة جديدة تؤسس لمرحلة ما بعد النزاع.

**Abstract**

Communities in the post-2014 Iraqi liberated areas are looking to begin a new phase of construction and rehabilitation, restoring the status quo to policies of rehabilitation at all levels and using them as an opportunity to reorganize the state and society affected by the conflict.

This means that the concept of rehabilitation does not depend on the economic aspect. It does not only mean the rebuilding of roads and bridges, which have been extensively damaged, water, electricity and other networks, but rather the Iraqi individual, the most affected of this conflict, the injured and the family of the deceased, the refugee and the displaced. The process of reconciliation, the consolidation of internal security and the guarantee of social stability to prevent a further deterioration of the situation, through the leadership of a new phase that will establish a post-conflict phase.

المقدمة

إنتقلت النزاعات المسلحة في تسعينيات القرن الماضي من حروب بين الدول، إلى نزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، ولم تعد تجري الحروب الحديثة داخل ساحات القتال فحسب، بل يستعر أتونها داخل المدن والقرى على أيدي قوات غير محترفة في أغلب الاحيان، لغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأيديولوجية للأطراف المتنازعة داخلياً، تفجرها في الغالب نزاعات دينية وعرقية تعيشها شعوب تلك البلدان.

وفي العراق فإن النزاعات الداخلية، ولاسّيما بعد العاشر من حزيران عام 2014 واحتلال التنظيمات الارهابية لمدن وقرى عديدة، أتت على كل شيء، فقتلت وهجرت الإنسان، ودمرت بناه التحتية ورأس ماله المجتمعي (المدارس، المستشفيات، الطرق والجسور والسدود، المحطات والمطارات)، ناهيك عن تدمير بناه الفوقية (التشريعات والأنظمة والقوانين)، والإطار الأكبر لها هو مؤسسات الدولة ألتي حكمت عمل البنى التحتية، ونتيجة لذلك أصبح أكثر من (90%) من ضحايا حروب اليوم هم المدنيون في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، مع شبه انهيار كامل للبنى التحتية، ترافق ذلك مع ازمة غير مسبوقة في الحراك السكاني، نتيجة التهجير القسري للمواطنين جراء الحروب.

وفي كل الأحوال، وبعد أن وضعت النزاعات أوزارها، تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد انتكاسة عام 2014،

إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات لإعادة تأهيل تلك المجتمعات على المستويات كافة، واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الحاجة الفعلية والحقيقية لوضع سياسات ناجحة لإعادة تأهيل المجتمعات في المناطق المحررة بعد عام 2014 في العراق، وما توفره هذه السياسات من سبل في تحقيق الاستقرار لهذه المناطق للارتقاء بها، ومن ثم انعكاسها على الاستقرار في العراق بشكله العام، بما يمكننا من إيفاد الجهات الحكومية وغير الحكومية، التي تعمل على إعادة تأهيل تلك المناطق من الاعتماد على تلك السياسات وتطبيقها، وأنّها تُعدّ مطلباً مهماً ينبغي السعي إلى إتمامه، لأن إعادة تأهيل هذه المناطق أجتماعياً سيوفر لها الجو والبيئة اللازمة والحقيقية للأمن والاستثمار والتنمية الاقتصادية والتنشئة الاجتماعية وصولا إلى الاستقرار السياسي، وهو ما يتطلع أليه أي نظام سياسي قائم أو حكومة.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من قدرة وقابلية الحكومات العراقية المتعاقبة بكونها الفرع التنفيذي في النظام السياسي القائم على إعداد وتنفيذ سياسات ناجعة علمية ومدروسة على الصعيد الاجتماعي لإعادة تأهيل المجتمع لمرحلة بعد النزاع لتحقيق الاستقرار السياسي، وعليه فإن إشكالية الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات الآتية؟

1 ـ ما واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الاجتماعي ما بعد عام 2003؟

2 ـ ما هي السياسات الاجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع لمرحلة ما بعد النزاع.

**فرضية الدراسة:**

تنطلق فرضية الدراسة من أن استقرار أي مجتمع من المجتمعات بعد مرحلة الحروب والنزاعات يعتمد على قدرة الحكومات نفسها بكونها الجهاز التنفيذي في النظام السياسي القائم ودرجة قابليتها على تعبئة الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، عبر احتواء التحديات الاجتماعية، بواسطة سياسات اجتماعية شاملة وتطويعها لخدمة ذلك المجتمع وصولا لتحقيق الاستقرار السياسي المطلوب.

**منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور في وصف الظاهرة موضوعة البحث، وتحديد واقعها ومحدداتها وتحليلها وصولاً إلى النتائج المتوخاة.

**هيكلية الدراسة:**

تتكون الدراسة من مقدمة ومطلبين وخاتمة واستنتاجات، فضلاً عن مقترحات لصياغة سياسة عامة ذات أبعاد اجتماعية، وتم استخدام العديد من الهوامش التعريفية للمصطلحات والمفاهيم عوضاً عن الإطار النظري، بُغية إيلاء الجانب العملي من الدراسة الاهمية القصوى، إذ تناول المطلب الاول واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الاجتماعي، فيما تناول المطلب الثاني سياسات إعادة التأهيل الاجتماعي لمرحلة ما بعد النزاع.

## المطلب الأول

## واقع ومحددات إعادة تأهيل* المجتمع العراقي على الصعيد الاجتماعي

يتكون النسيج الاجتماعي في العراق من مجاميع متنوعة من القوميات والطوائف، وهذا التنوع يؤكد عكس ما يصوره بعضهم في أن هذه الحالة

عامل تحجيم التكاتف الوطني بقدر كونه إغناء للشخصية العراقية، وهذا الطيف الاجتماعي يولد تنوعاً في الشعور بالانتماء لدى الفرد العراقي بين العرق والدين أو المذهب والعشيرة. إلا أن نتيجة الفشل في إدارة التنوع تحولت هذه المكونات إلى عامل يهدد وحدة النسيج الاجتماعي بدلاً من ان يكون عامل قوة لإغناء النسيج الوطني، ومن ثم أصبح عاملاً سلبياً في الحياة السياسية، وولد نوع من التحسس في تشكيلة النسيج الاجتماعي خاصةً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ما بعد عام 2003[1].

وإن سياسات النظام السابق أدت إلى زيادة التمايز الاجتماعي، وإنقسام المجتمع إلى أقلية غنية وأغلبية فقيرة، ومن ثم جاء الحصار الاقتصادي الذي فاقم حدة التفاوت الاجتماعي، ولاسَيما بعد تخلي الدولة عن دورها في الأمن الاجتماعي والشخصي، بسبب انحسار الموارد المالية ولجوء الأفراد إلى المنظومات الأهلية كالعشيرة والطائفة للبحث عن الحماية الذاتية، ثم أدخل الاحتلال الامريكي المجتمع العراقي في نمط جديد ومتشابك من العلاقات الداخلية، التي لم تكن مألوفة في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للبلاد، فالاحتلال نقض العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه المجتمع العراقي وأحدث خللاً بنيوياً في أسس التعايش السلمي بين الطوائف والمذاهب، وانتج ذلك حالة من عدم الاستقرار* الداخلي[2].

وعلى أساس ما تقدم، سنبين أهم الأسباب التي عملت كمحددات لإعادة تأهيل المجتمع العراقي بعد النزاع على الصعيد الاجتماعي وهي:

### أولاً: تغليب الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية:

لاشك أن غلبة الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ليست وليدة المرحلة الآنية أو بفعل الاحتلال الأمريكي والتدخلات الخارجية والظروف الداخلية الحالية، بل هي قديمة قدم الزمان، وكان الملك (فيصل الاول) قد أشار إليها، حين قال: (إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، وهو الوحدة الفكرية والملية

والدينية، وفي هذ الصدد أقول وقلبي ملآن آسى أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتل بشرية، خالية من أي فكرة وطنية)، فما لمسه الملك فيصل كان ناتجاً عن التمسك بالهوية الفرعية الضيقة، التي عمرها يتجاوز عمر الدولة بعشرات العقود، كما إن هذه الهويات متأصلة في عقل الفرد العراقي مع عجز الأنظمة المتعاقبة عن أيجاد وتكوين هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية المختلفة واستيعاب هوياتها الفرعية السابقة[3].

وتجدد ذلك التحدي بعد عام (2003)، وأسهم في إذكائها وإستفحالها إستمرار فشّل مشاريع الحكومات العراقية المتعاقبة في رسم ملامح هوية واضحة المعالم، فضلا عن دور الاحتلال والقوى الاقليمية ألتي أسهمت بشكل كبير في اذكاء وتغذية الانقسام المجتمعي، الأمر الذي أنتج التوتر والتشنج بين الهويات الفرعية، ولاسّيما أن القوى السياسية المعارضة للنظام السابق قدمت نفسها لقوات الاحتلال، على أنها قوى تنتمي لهويات مختلفة، التي لم تكن تؤمن بهوية وطنية، إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها، وهذا سهل على الاحتلال أن يجذر هذه الحالة بقوة بعد احتلاله للعراق، الأمر الذي انعكس سلباً على حالة من صراع الهويات، ليغدو الصراع في أحد أوجهه صراعاً على تحديد هوية العراق[4].

وأدى تحدي الهوية الوطنية إلى التأثير وإلغاء مفهوم الدولة من منطلقات الثقافة السياسية للعديد من الأحزاب والكتل السياسية، الأمر الذي أدى لتغليب الولاءات الحزبية والطائفية أو العشائرية والقومية على الولاء للدولة، وأصبحت الأخيرة مهددة في ايجاد هوية وطنية عراقية توحد أطياف المجتمع العراقي[5]. نستنتج مما سبق، أنّ الفشل في بناء مؤسسات قادرة على صهر الهويات الفرعية في بوتقة واحدة، وكذلك الفشل في تلبية مطالب تلك المكونات بالشكل الذي يشعر بها الأفراد بقوة الدولة وفاعلية مؤسساتها في إستيعاب الجميع، وتكوين إحساس بأنها تشكل مشتركاً عاما يستوعب الجميع ويعبر عنه، لذلك أخفقت الحكومات المتعاقبة بعد التغيير في عام (2003) من

تحقيق اندماجاً اجتماعياً بين مكونات المجتمع العراقي، ومن ثم أخفقت في بناء هوية وطنية عراقية جامعة لكل المكونات، والتي كانت من أهم التحديات لإعادة تأهيل المجتمع العراقي بعد النزاع.

**ثانياً: الهجرة الخارجية والداخلية:**

أدت أعمال العنف والإرهاب التي تكررت بشكل يومي بعد عام 2003، إلى بروز ظاهرة الهجرة بأنواعها المختلفة، إذ شهد العراق موجات من الهجرة والتهجير القسري، سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي، وأدى احتلال العراق في العام 2003 بإيجاد واقع مرير برزت ملامحه منذ الأيام الأولى، التي استلمت بها سلطة الائتلاف المؤقتة إدارة شؤون البلاد، فشهد العراق موجة هجرة خارجية بسبب ضعف عوامل الحماية الذاتية وعجز الحكومة العراقية ومؤسساتها الأمنية على حماية الأفراد، وتصاعد الخوف من المستقبل المجهول من جهة، وشكل تفجير قبة مرقد الإمامين العسكريين (2006) في سامراء موجة نزوح كبيرة على المستوى الداخلي من جهة أخرى[6].

وهذا لا يعني أنّ النزوح لم يكن موجوداً قبل هذا الحدث، ولكن إتسعت رقعته بعد تفجير المراقد المقدسة، ووصلت حسب بعض الاحصائيات أعداد الأسر النازحة وفي مختلف مناطق العراق إلى (22296) عائلة عدا إقليم كردستان[7]، إلا أن أعداد النازحين والمهجرين تضاعف، بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق واسعة من العراق في عام 2014، ووصل أعداد النازحين العراقيين إلى أكثر من (5) ملايين شخص[8].

فكان لموجات النزوح سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي أثار سلبية في إعادة تأهيل المجتمع العراقي بعد النزاعات، وأدت هجرة الشباب والكفاءات خارجياً خسارة التكلفة المادية والفكرية في تكوين، وتعليم المهاجر بصورة مباشرة وغير مباشرة، والخسارة ترتفع كلما زادت درجة تأهيل المهاجر، لذا فإنّ هجرة الكفاءات تعد أكثر كلفة من المهاجرين إطلاقاً،

وعجز دور المؤسسات الوطنية بالنهوض على أن تأخذ دورها في عملية إعادة الأعمار، واللجوء إلى خدمات الشركات والمؤسسات الأجنبية لدراسة، وتنفيذ مشاريع إعادة الأعمار، ومن ثم فأنّ الضرر الكبير يلحق بالمجتمع العراقي من جراء الهجرة المتواصلة للكفاءات والشباب وعدم القدرة على استقطابهاهذا من جهة، وما أفرزته موجات النزوح الداخلي من العوز والبطالة وتفشي الأمراض وتشرد الأطفال وضياع فرص التعليم، ومن الاحباطات النفسية والصحية والتكاليف الباهظة لمخيمات النزوح من جهة أخرى[9].

**ثالثاً: الفقر وارتفاع معدل البطالة:**

إنّ الفقر والبطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية، فهما ظاهرتين اقتصاديتين من حيث الأسباب والنتائج المباشرة وظاهرتين سياسية واجتماعية في جوانبهما غير المباشرة، ويعد إرتفاع معدلات البطالة والفقر واحداً من أهم المشاكل التي تواجه العراق لنتائجها الاجتماعية الخطيرة ولاسيما بين الشباب، إذ إن إرتفاع البطالة يعني إنعدام إمكانية الحصول على الدخل، وما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة، فضلاً عن أنها تعد بيئة خصبة ومؤاتيه لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف[10].

وإنَّ ارتفاع معدلات البطالة والفقر فاقم من تحديات الأخذ بسياسات سليمة لإعادة تأهيل المجتمع العراقي وحسب الإحصاءات والتقديرات فإن البطالة أرتفعت بنسب كبيرة خاصة بعد عام 2014 نتيجة سيطرة المجاميع الإرهابية على مناطق واسعة من العراق، إذ أرتفعت نسبة البطالة من (15,34%) في سنة 2008 إلى (25%) في سنة 2015[11].

وبذلك أصبح العراق ما بعد مرحلة 2003 بيئة أكثر ملائمة للفقر، وسجلت نسبة الفقر ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وقاد واقع الفقر وارتفاع معدلات البطالة إلى أثار سلبية عملت كإحدى المحددات لإعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الاجتماعي وعلى النحو الآتي[12]:

1 - إن مشكلة البطالة والفقر تدفع العاطلين عن العمل إلى حمل العقائد

والأفكار الهدامة والمضرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع.

2 - يشكل الفقر وارتفاع معدل البطالة عاملاً قوياً في دفع الفرد نحو ارتكاب الجرائم والانحراف على اختلاف أنواعه، مثل الإرهاب والمخدرات والجرائم الأخرى لغرض الحصول على المال الكافي.

3 - تعمل مشكلة الفقر والبطالة على إضعاف عامل الولاء للدولة والوطن، ومن ثم تراجع حالات التأييد والإسناد لقرارات الدولة.

4 - علاقة الفقر والبطالة بهجرة الشباب وأصحاب الكفاءات العلمية إلى خارج البلد بهدف تأمين حياة أفضل.

## رابعاً: ضعف دور المرأة في المجتمع العراقي:

لا يزال المجتمع العراقي تحكمه سلسلة من القيود المتمثلة بالتقاليد والأعراف والقيم ألتي توارثها عبر أجيال عديدة، ومارست دوراً في تكوين هويته الثقافية، ولاسّيما في تحديد طبيعة العلاقة بين الجنسين، الذي أفرز تمايزاً بين الرجل والمرأة، فالرؤية التي لا تعترف للمرأة سوى الإرتباط بالزوج وتربية الأطفال والأعمال المنزلية أنتجت مجتمعاً ذكوريا[13].

ثم جاء عام 2003 حاملاً تحدياً أكبر للمرأة العراقية، ولاسّيما إن الاحتلال أزال العديد من السلطات الرادعة، نتيجة حل معظم مؤسسات الدولة، فانهارت على أثرها العديد من أليات الضبط الاجتماعي الرسمية منتجة مجتمعاً أقل انضباطاً وأشد عنفاً، مما جعل المرأة ضحية لشتى أنواع الانتهاكات والجرائم، ونتيجة لذلك تداخل العنف المجتمعي بعد عام 2003 مع العنف الموروث ضد المرأة، الذي أسهم في تفاقم ضعف دور المرأة في إعادة تأهيل المجتمع العراقي، ولاسّيما في مناطق النزاعات، التي أُجبرت المرأة في العديد من الأوقات لترك الدراسة والعمل والتزويج المبكر، وترافق ذلك موجات النزوح بسبب النزاع والتهديد[14].

إن ضعف دور المرأة في المجتمع العراقي قادته مجموعة من المشكلات

التي عانت منها، وعملت محدداً في إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع، وكما يأتي[15]:

1 - التراجع الحقيقي للمرأة عن المشاركة في الحياة الوظيفية والخدمة العامة وفي النشاط الاقتصادي، ومن ثم تبعيتها للرجل في تأمين لقمة العيش والملبس والمأوى.

2 - تراجع دور المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية وفي التأثير الإيجابي على المجتمع وفي حياة الأندية الفكرية والمحافل الثقافية. إذ تشير بعض الإحصائيات إلى تنامي الأمية في صفوف المجتمع في الريف والبادية إلى 98 % بين النساء في الوقت الحاضر.

3 - إرتفاع نسبة الجريمة المرتكبة بحق النسوة، بسبب العنف المجتمعي من حيث الإختطاف والإبتزاز والاغتصاب الجنسي والاعتداء بالضرب والاضطهاد والقمع غير المعهودين.

4 - إرتفاع عدد الأرامل بسبب الحروب والإرهاب، وإرتفاع نسبة العنوسة في المجتمع العراقي، بسبب الأوضاع الاقتصادية وعدد النساء العازبات اللواتي تجاوز عمر كل منهن الثلاثين سنة، واللواتي لا يحملن شهادات أو عجزن عن الحصول على فرص عمل.

5 - التأثير الكبير لرجال الدين والمؤسسات الدينية المتخلفة، وليس لبعض علماء الدين الذين يتفاعلون مع العصر الحديث والتغيرات على الحياة.

ونتيجة للأسباب أعلاه امتاز دور المرأة في العراق بالضعف في أداء دوره المنشود في إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع.

## خامساً: فقدان الثقة بين الدولة والمجتمع:

تحدث الفجوة وفقدان الثقة بين الدولة والمجتمع نتيجة عدم قدرة النظام السياسي القائم على تلبية المطاليب الشعبية المشروعة، ولاسّيما فيما يخص الخدمات، مما يؤدي إلى إنسلاخ النظام السياسي عن المجتمع وتسخيره

لمؤسسات الدولة، التي ينبغي أن تكون ثابتة ولا تتأثر بتغير شخوص النظام السياسي أما لزيادة فاعليتها وتقديم الخدمات المطلوبة، أو تكبيلها بقيود إدارية تتعلق بصاحب القرار السياسي وبشكل يمنعها أو يقيدها في تلبية الخدمات والمطالب الشعبية بذرائع عديدة[16].

وتزداد الفجوة وفقدان الثقة عند عدم الايفاء بالوعود والعهود التي قطعتها المؤسسة السياسية على نفسها ولاسّيما في حملاتها الانتخابية من برامج وشعارات، بتوفير الاحتياجات والخدمات الرئيسة التي يحتاجها المواطن، وهي الأمن والصحة والطرق والتعليم والإسكان والمواصلات والرغيف اليومي، فالمواطن يتطلع إلى تلك الوعود التي لم يتحقق الكثير منها، وذلك يجعل المواطن في أزمة ثقة حقيقة بينه وبين الدولة والمؤسسة السياسي، فعلاقة الشعب مع الدولة يجب أن تكون أساساً لكل خطوة تخطوها في عملها، وهذه العلاقة تعتمد كليا على ثقة الشعب بالدولة والنظام السياسي، وتُبنّى هذه الثقة وذلك بالأفعال لا الأقوال، فالمواطن حتى يؤمن بقانون لابد له أن يرى هذا القانون محترماً من قبل المسؤول أولاً، وإلا فأنّه لن يحترمه، فاحترام القوانين التي تضعها الحكومات، تعتمد على ثقة الشعب بتلك الحكومة والنظام السياسي برمته[17].

إن الولاءات الفرعية والاخفاقات الحكومية في إيجاد هوية وطنية موحدة على أساس المواطنة في التعامل مع الفرد العراقي، فضلا عن الهجرة الخارجية للشباب والكفاءات، وأزمة النزوح الداخلي بسبب تصاعد العمليات الإرهابية، وضعف دور المرأة واتساع الفجوة بين النظام السياسي والمجتمع، التي عززت ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كلها عوامل ومعطيات كانت وما زالت أهم الأسباب والمحددات في إعادة تأهيل المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد النزاع.

## المطلب الثاني
## سياسات إعادة التأهيل الاجتماعي لمرحلة ما بعد النزاع

تُعد السياسات الاجتماعية ضرورة مجتمعية تفرضها المسؤولية الشرعية لتقديم رؤية شمولية لفهم مشكلات المجتمع وأثرها على أنماط الحياة الأخرى، ومن ثم العمل على مواجهتها والحد من تأثيرها، إذ يعد الإنسان هو الوسيلة والغاية في أي مجتمع والتحدي الأساس الذي يواجهها في كيفية تحويل العنصري البشرى من عنصر يشكل عبئاً على التنمية إلى عنصر يمثل الدافع للتنمية، عبر القضاء على مشكلاته وتحقيق مستوى أفضل له، وتحديداً في المجتمعات التي عانت من النزاعات والحروب.

وعليه ينبغي العمل على رسم وإعداد سياسات عامة على الصعيد الاجتماعي، تُفضي إلى تحقيق الاندماج المجتمعي والعدالة الاجتماعية، ولاسّيما في المناطق التي شهدت احتلالاً من التنظيمات الإرهابية، لغرض إعادة تأهيل تلك المجتمعات اجتماعياً. ولتحقيق ذلك لابد من العمل على ما يأتي:

### أولاً: تحقيق الاندماج الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة:

تسعى سياسات الإندماج الاجتماعي* والوطني إلى ربط الجماعات القومية والدينية جميعها في المجتمع، عبر إيجاد وسيلة للإنسجام بينها وإقامة سلطة قادرة على بسط نفوذها وتطبيق القوانين في أنحاء الدولة جميعاً، ومن ثم إيجاد نوع من الاتفاق حول القيم الضرورية للحفاظ على النظام العام، إذ أن أزمة عدم الاندماج والتكامل الوطني، تشكل خطراً على العملية السياسية برمتها، لما تؤدي إليه من إهتمام المكونات المجتمعية المختلفة بتحقيق مصالحها الخاصة من دون أي إهتمام للمصالح الوطنية والإفتقار إلى النظرة الوطنية الواسعة[18].

ومن اجل تحقيق* الاندماج الاجتماعي ولاسّيما في المناطق التي

شهدت نزاعاً واحتلالاً من التنظيمات الإرهابية في العراق، لابد من العمل على[19]:

1 - المساواة في الحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع جميعهم، ولاسّيما بين الرجال والنساء، وتوفير الأليات المناسبة لتلبية متطلبات أفراد المجتمع جميعهم، وبصرف النظر عن إنتماءاتهم المذهبية والقومية والدينية.

2 - توفير أجواء ملائمة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة للدولة، قوامها تحقيق فضاء اجتماعي/ انساني على أساس الحرية، ذات مجالاً سياسياً، أمّا شرعيتها فهي حقوق الانسان متفقتاً مع القانون الدولي.

3 - العدالة التوزيعية وعمومية التنمية الإنسانية والاقتصادية في المناطق جميعها، وعلى مختلف شرائح المجتمع العراقي، فضلاً عن توفير آلية تكافؤ الفرص للجماعات المكونة للمجتمع بغض النظر عن عدد أفرادها أو انتمائها.

4 - توحيد الإتجاه العام للتربية والتعليم وجعلها مؤسسات تنمي آليات الضبط الاجتماعي اللاإرادية المبنية على قيم الحرية والاحترام المتبادل قوامها الفضيلة وصيانة النظام العام، وتنشئة اجتماعية سياسية ذات ثقافية مساهمة فاعلة على أساس حرية المنافسة وابداء الرأي.

5 - العمل على توفير آليات لتعزيز قدرة المجتمع من تحقيق ذاته، عبر قوى سياسية قوامها أحزاب وطنية وجماعات ضغط ومنظمات مجتمع مدني مستقلة، فضلاً عن قضاء مستقل بعيداً عن التأثيرات السياسية.

أمّا على صعيد تعزيز قيم المواطنة*، فقد يتجسد مجالها لمرحلة ما بعد النزاعات في ثلاثة حقول رئيسة هي[20]:

1 - تعزيز صلة الإنتماء بين المواطن والدولة، وتحويلها من رابطة ذات طابع شكلي إلى صلة حية وفاعلة بينهما، عبر زرع قيم الحرص والمسؤولية والالتزام حيال المجتمع والدولة بما يؤدي لبيئة إنتماء حقيقي بين الفرد

والمجتمع والدولة، وتبدأ العملية من الأسرة عبر توافر الوالدين على وعي وطني سليم مروراً بالمدرسة والمؤسسات الأخرى.

2 - تكريس الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم السياسية داخل المجتمع، إذ تقوم المواطنة على التوازن الدقيق بين الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالدولة، فالحقوق والامتيازات تؤكد صلة الانتماء وتعزز من العلاقة بين الفرد والدولة بوصف الأخيرة عمقاً طبيعياً له، يوفر له ما لا يمكنه الحصول عليه في بلد آخر، أمّا فيما يخص الواجبات فتمثل العمود الفقري لدور الفرد داخل المجتمع عبر لعبه أدواراً معينة، وأدائه لوظائف محددة تتلاءم وطبيعة تأهيله العلمي والنفسي والاجتماعي، ليمارس دوره الفاعل حيال المجتمع والدولة في دعم حركة إعادة البناء والتجديد.

3 - بلورة الوعي السياسي لإفراد المجتمع بُغية تأهيلهم سياسياً، وذلك لأداء دورهم المؤثر في المشاركة السياسية في الممارسات السياسية المختلفة، مثل الانتخابات والإستفتاءات، والعمل في مؤسسات المجتمع المدني الجمعيات والنقابات للدفاع عن حقوقهم، بمعنى آخر أنها تُعلم المواطن (الامتثال والمقاومة)، فبالأولى يضمن النظام، وبالثانية يضمن الحرية.

ستُفضي سياسات تحقيق الاندماج المجتمعي وتعزيز قيم المواطنة في مرحلة ما بعد النزاع إلى توفير فرصاً واسعة للسلم والتعايش الأهلي ومحاربة الانعزالية والتطرف وتغليب طائفة أو مذهب أو عرق قومي على حساب مصلحة الوطن العليا وأمنه واستقراره وسلامة أبناءه، وأنّها توفر مشاركة حقيقية للجميع في إعادة بناء المجتمع والدولة، ومن ثم تهدم الفجوة بين افراد المجتمع من جهة، وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى.

**ثانياً: إعادة توطين النازحين:**

لاشك إن الأضرار والخسائر الناجمة عن الإرهاب والعنف والاقتتال التي طالت المدنيين أكثر من غيرها، كان لها الأثر الواضح في تراجع عناصر

التماسك الاجتماعي، والمعاناة في توفير مقومات الحياة، فمع دمار البنى التحتية والمنازل أوجدت كلفاً كبيرة جداً لكتلة من الحراك السكاني في أزمة غير مسبوقة من النزوح والتهجير القسري إنعكس، وبضغط كبير على البنى التحتية والخدمات والنشاطات الاقتصادية في المحافظات التي عانت من احتلال تنظيمات الفكر الضال والمحافظات المضيفة ايضاً، إذ بلغ أعداد العوائل النازحة بسبب سيطرة التنظيمات الإرهابية، والعائدة لبعض المناطق بعد التحرير للمدة 2014-2017. وكما مبين في الجدول (رقم 1) أدناه:

**جدول (1)**

**أعداد العوائل النازحة والعائدة ونسب العودة موزعة بحسب المحافظات 2014-2017**

| المحافظة | أعداد العوائل النازحة | اعداد العوائل العائدة | نسبة العودة % |
|---|---|---|---|
| نينوى | 470,070 | 93,487 | 19 |
| الانبار | 256,806 | 168,841 | 64 |
| صلاح الدين | 133,183 | 116,929 | 88 |
| ديالى | 62,308 | 31,539 | 51 |

الجدول من إعداد الباحث استناداً للمصدر الآتي:

وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018-2022، ص109.

يتضح من الجدول أعلاه، أن أعداد العوائل العائدة والمسجلة لدى القوات الأمنية بلغ حتى 3/ 12/ 2017 نحو (424,845) موزعة على أربع محافظات وتمثل نسبة 41% من مجموع العوائل النازحة في مرحلة النزاع، في حين أشر السجل الإحصائي عدم عودة (679,583) عائلة[21].

لذا يتطلب مساع جدية للعمل على عودة جميع النازحين لمدنهم مع السعي إلى إعادة الاستقرار السياسي والمجتمعي وإعمار وتنمية المناطق المحررة، لتبدأ مسيرة التعافي وتوطيد أسس السلام المستدام، ولاسّيما

للعوائل العادة منها، والتي من الممكن أن تتحقق في المراحل الاتية[22]:

1 - **مرحلة الأمد القصير**: وهي مرحلة سياسات الإغاثة والاستجابة الإنسانية السريعة، ولاسّيما للنازحين في مخيمات النزوح، وتتصل بأهداف تتولى إيواء العوائل النازحة ومتابعة أوضاعهم ومعاناتهم والسعي لحلها، مع توفير خدمات أساسية في المخيمات (صحة وتعليم)، وزيادة تخصيصات الإنفاق على برامج الاغاثة للنازحين وتغطية حاجاتهم الضرورية من المأكل والملبس.

2 - **مرحلة الأمد المتوسط**: وهي مرحلة إعادة النازحين وتوفير الخدمات الأساسية في مناطق ما بعد النزاع، وتلبية إحتياجات إعادة الاستقرار والعودة الآمنة والمستدامة للنازحين إلى مدنهم وفق مجموعة معطيات ذات أولويات وأهمها، إعادة إصلاح البنى التحتية العامة الأساسية والأشد إلحاحاً (خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي مع تشغيل فرق لفتح مسارات النقل وإزالة الأنقاض ومخلفات الحرب)، وإعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والمباني الخدمية، وتشغيل منشآت الأعمال العامة والخاصة لتقليل معدلات البطالة للعوائل العائدين وتشجيع الأخرى للعودة.

3 - **مرحلة الأمد الطويل (المستدام)**: وهي مرحلة البناء والتثبيت، والتي تتمثل بما يأتي[23]:

أ - ربط خطة إعادة الإعمار في المناطق المحررة بالخطط التنموية وأجندة التنمية المستدامة.

ب - الشمولية في الرعاية مع أسبقية الفئات الأكثر تضرراً، وضمان الحلول المستدامة للنازحين داخلياً بالاعتماد على منهج الحق في العودة والاندماج.

ج - تضافر الجهود الرسمية والشعبية للعمل على وقف العوامل المشجعة للهجرة القسرية، والقضاء على الاسباب الجذرية للعنف، مع إستمرار عمليات المصالحة المجتمعية.

د - ضمان معالجة النزاعات على الأراضي والممتلكات وحالات الزواج، ولاسّيما أن التنظيمات الإرهابية، سيطرت ولمدة أكثر من ثلاث سنوات في بعض المناطق، وباشرت معاملات البيع والشراء والزواج والحكم وفق أسسها بعيداً عن قوانين وأنظمة الدولة العراقية.

هـ - العمل على تحسين مستويات دخل العوائل العائدة وتوفير فرص عمل والمشاركة في إعادة الاعمار عبر ايديها العاملة، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، ولاسّيما في المناطق الريفية ولو بشكل نسبي لتشجيع العوائل النازحة من تلك المناطق للعودة اليها، إذ تشير العديد من الدراسات أن نسب كبيرة من هذه العوائل لا ترغب في العودة إلى مناطقها، لإفتقارها لمقومات الحياة الأساسية أُسوة بالمدن الأخرى.

إن سياسات إعادة توطين النازحين في مرحلة ما بعد النزاع والحرب، ستُفضي إلى تعزيز قدرة النازحين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الصدمات وتقوية عناصر الصمود، ووضع الأُسس السليمة للعدالة والسلم المجتمعي، وتوطيد فرص السلام والحيلولة دون الرجوع لإنتكاسة العنف.

**ثالثاً: تخفيف الفقر وتخفيض معدلات البطالة:**

شهد العراق على امتداد أربعة خلت تطورات خطيرة، تمثلت بحروب خارجية وداخلية، وحصار اقتصادي دولي واحتلال عسكري أجنبي، فضلا عن إنتشار ظاهرة الإرهاب، التي ألقت بظلالها القاتمة على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان من نتائجها السلبية إنتشار الفقر وأرتفاع معدلات البطالة حتى وصلت إلى نسبة (19%) في عام 2012، وانخفضت إلى (15%) في منتصف عام 2014، إلّا أن التقديرات تشير إلى ارتفاعها لنسبة (22,5) في النصف الثاني من عام 2014، ولاسّيما المناطق التي شهدت احتلال التنظيمات الإرهابية لها[24].

وعلى أساس ما تقدم، ينبغي إتخاذ سياسات واضحة المعالم تُفضي إلى تخفيف الفقر وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة، ولاسّيما في المناطق المحررة، لانعكاساتها السلبية على الواقع الاجتماعي والسياسي، وتتمثل الحلول بما يأتي[25]:

1 - العمل على رفع المستوى المعيشي للفقراء، عبر شمولهم ببرنامج الإقراض لغرض إنشاء مشاريع صغيرة، لاسيما لخريجي المعاهد والكليات والاعداديات، ودعم برامج خاصة لتوفير التدريب والتمويل والخدمات لدعم لتلك المشاريع، وينبغي العمل على تأسيس جمعيات محلية لصغار الفلاحين تساهم في تقديم الخدمات الزراعية، كالتسويق والتمويل واستخدام المياه والصيانة والخزن والنقل، وخاصة في المجتمعات الزراعية الصغيرة.

2 - العمل على توفير حماية اجتماعية أفضل للمواطنين الفقراء ومحدودي الدخل، عبر إصلاح نظام البطاقة التموينية وتحسين نوعية مفرداتها، ووضع آلية لشمول المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بالقروض الصغيرة، وبناء قاعدة معلومات مشتركة بين هيأة الحماية الاجتماعية والوزارات والجهات ذات العلاقة، ولا بد من إنشاء صندوق دائم لتمويل الشمول بشبكات الأمان الاجتماعي للمتضررين من جراء الكوارث والنزاعات، التي ستعزز من توفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين الفقراء، ولاسّيما في المناطق المحررة.

3 - العمل على توفير سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، عبر تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية الاقتصادية واطئة الكلفة وتوزيعها وفق أقساط ميسرة مع إعطاء أولوية للنازحين العائدين، فضلاً عن توفير القروض ومن دون فوائد لأصحاب المنازل المهدمة جراء العمليات العسكرية في حروب التحرير؛ لغرض إعادة البناء، وإجراء مسح لحصر تجمعات السكن العشوائي الشامل لإعادة تأهيل تجمعات السكن العشوائي في مناطق مختارة.

4 - تحسين واقع الخدمات الصحية وإعادة تأهيل وبناء المستشفيات والمراكز الصحية العامة، وتأمين مياه صالحة للشرب، لاسّيما وأن العديد من تلك المنشآت تعرضت للتدمير الكامل والنسبي جراء العمليات الإرهابية وعمليات التحرير.

5 - اعتماد برامج تشغيل كثيفة العمالة؛ لتوفير فرص عمل عاجلة للنازحين والعائدين في المحافظات المحررة وضحايا الإرهاب بعد تأهيلهم وتدريبهم بما يضمن عودتهم إلى المجتمع.

إن سياسات تخفيف الفقر وتخفيض معدلات البطالة، ولاسّيما في المناطق المحررة ستفضي إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي لتلك المجتمعات وللنازحين العائدين لها، عبر توفير مستويات وأوضاع معيشية أفضل وذلك بتحسين دخولهم، أو بتعزيز فرص وصولهم إلى الخدمات ذات النوعية المناسبة.

## رابعاً: النهوض بواقع المرأة:

لا شك إن للمرأة دور مهم في عملية بناء السلام وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد النزاع، فهي حريصة للمحافظة على الحياة التي تمنحها، ولا يمكن أن تفرّط بها بسهولة، وأن لديها دوافعاً لمقاومة العادات والتقاليد بهدف تجاوز حالة التخلّف، فضلاً عن دورها في تربّية أجيال المستقبل ونقل المبادئ الخالية من العنف ونشر ثقافة السلام والمحبة ونبذ الخلافات. لذا ومن أجل القضاء على مظاهر التهميش والتمييز ضد المرأة وإعادة دمجها في العملية التنموية، ولاسّيما في مجتمعات ما بعد النزاع لتفعيل دورها في المشاركة المجتمعية، وعملية إعادة بناء السلام ومشاركتها في هذه الجهود تأكيداً لدورها كفاعل، وليس كمجرد ضحية لهذه النزاعات، لا بد من العمل على ثلاثة أليات وكما يأتي:

**1 - وسائل تمكين المرأة علمياً ومعرفياً وكما يأتي[26]:**

أ - القضاء على مفاهيم تكريس الصورة النمطية لتغليب دور الرجل على حساب المرأة في المراحل التعليمية كافة.

ب - العمل على برامج محو الامية للمرأة، ولا سّيما في المناطق الريفية ومنح رواتب تشجيعية لمن تلتحق بهذه البرامج.

ج - العمل على زيادة معدلات التحاق الفتيات في التعليم الابتدائي عبر تفعيل قانون التعليم الإلزامي، وربط منح الحماية الاجتماعية بالتحاق وأستمرار الفتيات بالدراسة للعوائل المشمولة بالمنح، كما ينبغي إتخاذ اجراءات قانونية تجاه العوائل التي تتلكأ في إرسال بناتهن للدراسة في السن المحدد.د_ العمل على فتح مدارس وكليات (رديفة) في مناطق النزوح، ليتسنى للطالبات الحصول على الخدمات التعليمية، وينبغي إعادة اعمار الكليات والمدراس وزيادة الانفاق الحكومي، لإعادة تأهيل تلك المؤسسات التعليمية في المناطق المحررة.

**2 - وسائل تمكين المرأة اقتصادياً وكما يأتي[27]:**

أ - تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل، وإيجاد فرص عمل للنساء، وتشجيعهن على المشاريع الصغيرة، عبر توفير قروض الميسرة وبدون فوائد، وزيادة فرص التدريب الموجهة للنساء، واستيعاب خريجي المعاهد والكليات في المؤسسات الرسمية.

ب - زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية، وبما يتناسب مع ارتفاع أسعار الخدمات وبدل الإيجارات، ولاسّيما في المناطق المحررة، مع ضرورة توفير مفردات البطاقة التموينية في مناطق النزوح والمناطق المحررة أو استبدالها ببدل نقدي، ورفع المستوى الكمي والنوعي للمساعدات الاغاثية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

ج - زيادة نسبة إلتحاق المرأة بالقطاع الخاص، عبر تفعيل قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 (بالتركيز على الفصل العاشر)* حماية

المرأة العاملة بما يسهم في دعم مشاركة المرأة في القطاع الخاص.

3 - **وسائل تمكين المرأة صحياً وكما يأتي**[28]:

أ - تحسين الخدمات الصحية الموجهة للنساء عبر إعادة بناء وتأهيل المؤسسات الصحية ومراكز تنظيم الأسرة، وزيادة أعداد المراكز الصحية، ولاسّيما في المناطق المحررة والريفية.

ب - تأليف لجان متخصصة في متابعة حجم الأمراض ورفع المستوى الصحي للنساء، لاسّيما ومعالجة الأمراض والأوبئة الخطيرة الإنتقالية، بسبب المعيشة في مخيمات النزوح وخطورة أنتقالها للمناطق المحررة، ورفع مستوى الوعي بأهمية الكشف المبكر عن الامراض النسائية.

ج - توفير المستلزمات الطبية والأدوية، وبشكل عاجل للناطق المحررة وذات المناشئ العالمية، مع ضرورة تدريب الملاكات الطبية النسوية، وتأهيل قابلات ماهرات للتوليد في المناطق البعيدة والنائية.

إن سياسات النهوض بواقع المرأة في المجتمع العراقي عبر وسائل التمكين ستُفضي إلى تعزيز دور المرأة في عملية البناء والتنمية تجسيداً لمبدأ تكافؤ الفرص وانعكاسه الإيجابي في رفع الوعي الأسري في الأجيال القادمة وتحسين ظروف التنشئة الاجتماعية المناهضة للعنف.

نستنتج مما سبق، أنّ السياسات الاجتماعية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع، ستعزز من فرص التعايش السلمي بين مكونات المجتمع وانتشالهم من واقعهم المرير، الأمر الذي يؤدي إلى هدم الفجوة بين المجتمع والدولة وتعزيز الثقة بينهما، ومن ثم إنعكاس ذلك على الاستقرار المجتمعي في العراق.

## الخاتمة

تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد أحداث عام 2014، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات اجتماعية لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع.

وهذا يعني أن مفهوم إعادة التأهيل لا يتوقف على الجانب الاقتصادي، ولا يعني فقط إعادة بناء شبكات الطرق والجسور، التي لحقها دمار واسع وشبكات المياه والكهرباء وغيرها، بل يُعنى بالفرد العراقي، المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح، فضلاً عن عملية المصالحة، وترسيخ الأمن الداخلي وضمان الاستقرار الاجتماعي للحيلولة دون تدهور الأوضاع من جديد، عبر قيادة مرحلة جديدة تؤسس لمرحلة ما بعد النزاع.

وعلى أساس ما تقدم، ومن دراستنا، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1 - فقدان الثقة بين الدولة والمجتمع نتيجة عدم قدرة النظام السياسي القائم على تلبية المطاليب الشعبية المشروعة ولاسّيما فيما يخص الخدمات.

2 - موجات النزوح الداخلي وما أفرزته من العوز والبطالة وتفشي الأمراض وتشرد الأطفال وضياع فرص التعليم، فضلاً عن الاحباطات النفسية والصحية والتكاليف الباهظة لمخيمات النزوح من جهة، وما أفرزته موجات النزوح الخارجية من خسارة التكلفة المادية والفكرية جراء الهجرة المتواصلة للكفاءات والشباب وعدم القدرة على أستقطابها من جهة اخرى.

3 - ارتفاع معدلات البطالة، مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة، وآثارها السلبية على المجتمع، لكونها بيئة خصبة ومؤاتيه لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف.

4 - ضعف دور المرأة في أداء دوره المنشود في إعادة تأهيل المجتمع العراقي، وما ترتب على هذا الضعف من التراجع الحقيقي للمرأة عن المشاركة في الحياة الوظيفية والخدمة العامة، وفي النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بسبب سلسلة من القيود المتمثلة بالتقاليد والأعراف والقيم التي توارثها العراقيين عبر أجيال عديدة، التي أدت دوراً في تكوين هويته الثقافية ولاسّيما في تحديد طبيعة العلاقة بين الجنسين.

المقترحات

1 - إعادة توطين النازحين وتوفير مقومات الحياة الأساسية، وفي المراحل كافة من مخيمات النزوح وصولاً إلى عودتهم، ومن ثم الاجراءات المستدامة لتعزيز فرص السلم والتعايش الأهلي.

2 - تخفيف الفقر وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة، ولاسّيما في المناطق المحررة، عبر شمولهم ببرنامج الإقراض بُغية أنشاء مشاريع صغيرة، لاسيما لخريجي المعاهد والكليات والاعداديات، وإصلاح نظام البطاقة التموينية وتحسين نوعية مفرداتها، وتحسين واقع الخدمات الصحية وإعادة تأهيل، وبناء المستشفيات والمراكز الصحية العامة، مع ضرورة توفير حماية اجتماعية أفضل للمواطنين الفقراء، ومحدودي الدخل.

3 - النهوض بواقع المرأة في المجتمع العراقي عبر وسائل التمكين الاقتصادية والمعرفية لتعزيز دورها في عملية البناء والتنمية تجسيداً لمبدأ تكافؤ الفرص وانعكاسه الإيجابي في رفع الوعي الأسري في الأجيال القادمة، وتحسين ظروف التنشئة الاجتماعية المناهضة للعنف.

4 - توحيد الإتجاه العام للتربية والتعليم وجعلها مؤسسات تنمي آليات الضبط الاجتماعي اللاإرادية المبنية على قيم الحرية والاحترام المتبادل قوامها الفضيلة وصيانة النظام العام، وتنشئة اجتماعية سياسية ذات ثقافية مساهمة فاعلة على أساس حرية المنافسة وإبداء الرأي، ونزع صفة القداسة عن الأفكار والأشخاص والرموز.

5 - بلورة الوعي السياسي لأفراد المجتمع بُغية تأهيلهم سياسياً؛ وذلك لأداء دورهم المؤثر في المشاركة السياسية في الممارسات السياسية المختلفة، مثل الانتخابات والإستفتاءات، والعمل في مؤسسات المجتمع المدني الجمعيات والنقابات للدفاع عن حقوقهم، بمعنى آخر أنها تُعلّم المواطن (الامتثال والمقاومة)، فبالأولى يضمن النظام، وبالثانية يضمن الحرية.

الهوامش:

(*) إعادة تأهيل المجتمعات: يقصد بها سياسات لإعادة بناء المجتمعات المتضررة من الحرب والنزاعات وتشمل إعادة بناء الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن وضع الهياكل السياسية للحكم وسيادة القانون وتعزيز بناء السلام والمصالحة. ويمكن تعريفها ايضاً بعملية تطوير برامج طويلة الامد يتم تصميمها لتحسين الرفاه الاقتصادي للمجتمعات والمتضررين من النزاع وكذلك تطوير المؤسسات السياسية وتعزيز التكامل والوحدة الوطنية. للمزيد ينظر:

Faleh A. Jaber, Post conflict Iraq: A Race for Stability, Reconstruction and Legitimacy, USIP Special Report 120, May 2004.

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، العنف الطائفي ظاهرة غير عراقية: العنف الطائفي أسبابه ونتائجه، مجلة الرأي والرأي الآخر، العدد (4)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2007، ص 2.

(*) يرجع صامويل هنتجتون أسباب حالة عدم الاستقرار إلى التغيرات الاجتماعية السريعة التي تحدث في المجتمع دون ان يرافقها تطور أو تنمية في المؤسسات السياسية داخل الدولة، أذ استخدم هنتجتون مصطلح الحرمان النسبي في تفسيره لحالة عدم الاستقرار وهي نتاجاً للفجوة ما بين توقعات جماعة معينة ورؤيتها لحقوقها من جانب، وما بين شعور تلك الجماعة بالحرمان من الحقوق والحريات من الجانب الاخر. للمزيد ينظر، شيماء محي الدين محمود وإبراهيم احمد نصر الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص 50.

(2) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، 2007، ص 181.

(3) نقلاً عن، وليد سام محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة- الامة (دراسة حالة العراق)، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2013، ص 375-376.

(4) عبد علي كاظم المعموري، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية (أرث الماضي وعصف الاحتلال)، في المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص55.

(5) احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... والآفاق المستقبلية، مجلة السياسية والدولية، العدد (25)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2014، ص190.

(6) الحزب الوطني الاشوري، دراسة مقدمة بعنوان الهجرة ومستقبل شعبنا، العراق، 2009، على الرابط الآتي: final.pdf.www.ankawa.com/upload/634/ Diaspora

(7) جمهورية العراق، الجداول والإحصائيات الرئيسية بعد شهر شباط 2006، بشأن النازحين، الإصدار السابع أعدتها وزارة المهجرين والمهاجرين، دائرة المعلومات، بغداد، 2008.

(8) وزير الهجرة والمهجرين جاسم محمد الجاف، خلال احتفالية نظمتها الوزارة بمناسبة

الانتصار على تنظيم داعش، 15/ 12/ 2017، على الرابط الاتي:
http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/151220175

(9) ناظم الجواهري، هجرة الكفاءات العراقية من منظور التأثير الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور في مجلة الطيور المهاجرة، العدد الثاني اذار 2006، ص9.

(10) سالم محمد عبود وسعد عبد الستار طالب، الامن الوطني بين البطالة والتنمية دراسة مستقبلية في الواقع العراقي، ط1، مركز دار الدكتور للطباعة والنشر، بغداد، 2012، ص 58.

(11) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية للأعوام 2007-2009 والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، ابو ظبي الملاحق الاحصائية، ص339.

(12) نعيم حسين كزار، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي إنموذجاً) دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد (23)، الاصدار الثاني، 2015، ص 750.

(13) هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، عمان، 2012، ص 115.

(14) عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير: التحديات والفرص، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 168-170.

(15) كاظم حبيب، واقع المرأة في المجتمع العراق وضرورات التغير، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 1854، 2007، على الرابط الاتي: http://www.ahewar.org

(16) ناجي الغري، أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية والادارية، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 2644 15/ 5/ 2009، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171670

(17) شهاب ال جنيح، المواطن والحكومة والثقة المعدومة، مقال في موقع كتابات بتاريخ 5/ 5 2017 على الرابط https://kitabat.com الاتي:

(*) الاندماج الاجتماعي: عملية نمو وتطور شامل ينتقل بها أفراد المجتمع من جماعات مغلقة تتعايش فيما بينها على مضض يحكمها مبدأ التنازع والتفاضل إلى نظام اجتماعي منسوج قوامه علاقات وإعتماد متبادل بين افرد المجتمع قوامه الإستقلال والحرية مبني على التكافؤ والمساواة في الحقوق والواجبات. للمزيد ينظر، جاد الكريم الجباعي، الاندماج الاجتماعي في بلد واحد، من كتاب جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص159.

(18) اسراء علاء الدين نوري، النظام السياسي العراقي بعد عام 2003: الازمات السياسية والاجتماعية في النظام السياسي العراقي (الواقع والاصلاح والمستقبل)، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع لـ (سكول) العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، (نيسان / 2013)، ص292.

(**) طرح موريس ديفرجيه أربع آليات لتحقيق الاندماج الاجتماعي وهي:
1 - الحد من الصراعات وابعاد العنف واقامة التسويات، وفرض العقوبات على من يخرق القوانين ولا يلتزم بها.

2 - تنظيم الخدمات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية جميعها من قبل السلطة السياسية، واستخدام وسائل تقنية تجعل السلطة هي المنظم العام للجماعات وهي من تنسق نشاط القطاعات جميعها في إطار تخطيط شامل.

3 - التركيز على الجوانب السيكولوجية لإفراد المجتمع، وفي وسع التربية ان تعزز التكامل والوحدة الوطنية، عبر تنمية المشاعر الوطنية في نفوس مكونات المجتمع جميعها.

4 - احتكار الدولة للوسائل الشرعية في العنف، عبر انتزاعها للأسلحة الحربية من الأفراد والفئات المختلفة.

للمزيد ينظر، موريس ديفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي، دار دمشق، دمشق، بلا تاريخ، ص ص233-247.

(19) جاد الكريم الجباعي وأخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014 ص161-164.

(*) المواطنة: هي صفة ينالها الفرد داخل المجتمع ليتمتع بالمشاركة الكاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتمثل التزامات متبادلة بين الافراد والدولة، فالفرد يحصل بموجبها على حقوقه السياسية والمدنية جميعها، وفي الوقت نفسه عليه واجبات يتحتم تأديتها، فلا يوجد فرق بين مواطن واخر في البلد الواحد، ولا يوجد مواطن اكثر من الاخر، ولا سبيل إلى أي نوع من انواع الامتيازات المعروفة في الدولة الاستبدادية. للمزيد ينظر، هيثم مناع، المواطنة في التاريخ الإسلامي العربي، ط1، مركز الدراسات لحقوق الانسان، مصر، 1997، ص 8.

(20) مهند علي الحسيني، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (9)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008، ص 133-134.

(21) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018-2022، ص 111.

(22) لهيب هيغل، ازمة النزوح في العراق الامن والحماية، مركز حقوق المواطن، (نيويورك /الولايات المتحدة الامريكية)، 2017، ص 27-28.

(23) حازم صباح أحميد، أزمة النازحين في العراق التحديات والافاق المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العدد (35-36)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2017، ص 288. وكذلك ينظر، ه?ل?ن محمد عبد الحسين، النزوح في العراق دراسة تطبيقية على النازحين إلى مدينة النجف، مجلة مركز دراسات الكوفة، (المجلد 1، الإصدار 49)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2018، ص 280.

(24) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، ص155.

(25) للمزيد ينظر، أمين قسول، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (71)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 13-14. وكذلك، خضر عباس عطوان وعلاء عكاب، البطاقة التموينية:

تحليل الواقع والخيارات، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (25)، بيت الحكمة، 2011، ص78.

(26) نبيل جاسم محمد، السياسات الاجتماعية للنهوض بواقع المرأة في المجتمعات المتأزمة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (36)، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، حزيران/ 2016، ص 129.

(27) وزارة التخطيط العراقية، الخطة التنموية الوطنية 2018-2022، ص 239، وايضاً، نبيل جاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص128.

(*) للمزيد ينظر، قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، على الرابط الآتي: قانون _ العمل/http://ar.parliament.iq/2015/08/17.

(28) نوري سعدون عبد الله، المتغيرات المجتمعية وأثرها في المرأة العراقية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (36)، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، حزيران/ 2016، ص155.